يخرجانهما عن تأويلهما بالفعل فالاولى تأخير قوله مصغرين لكنه قدمه لطول زيد الموصوف
بقوله وان وصفا بعد العمل اي عملهما لم يضر اي الوصف المتأخر عملهما السابق
على الوصف لوجوده بلا مانع نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد بالتمر اي بعد
ما لم يكونا مصغرين وموصوفين ان كانا اي اسم المفعول ملتبسين باللام الموصولة
عند غير المازني لانه ينكرها ولا يثبت الا حرف التعريف على ما سيجيء ان شاء الله تعالى
لا يشترط لعملهما في الفاعل والمفعول به شيء غير ما ذكر من المصغرين وغيره الاعتماد
والدلالة على الحال والاستقبال اي يكفي لعملهما في الفاعل والمفعول به الاعتماد
على اللام الموصولة ولا يشترط الاعتماد على غيرها والدلالة على زمان الحال والاستقبال
لانهما حينئذ فعل في الحقيقة غير صيغته الى صيغة الفاعل والمفعول لدخول اللام
التي صورتها صورة حرف التعريف عليه على ما يحقق ثم ان الاولى ان يقول المص ثم ان كانا
باللام لا يشترط شيء او ايراد الواو مقام ثم نحو الضارب اي الذي ضرب او يضرب
غلامه عمرا امس او الآن او غدا عندنا وان كانا مجردين عنها يشترط مع ما
ذكر من عدم التصغير والتوصيف الاعتماد على المبتدأ ولو في الاصل بان كان
خبرا او مفعولا ثانيا وثالثا نحو زيد ضارب غلامه وزيد معمور داره وان زيدا عالم
ابوه وما زيد مكسوب ماله وعلمت زيدا فاضلا ابنه او الموصوف بان كانا صفتين
نحو جاءني رجل راكب غلامه او معتق غلامه او ذي الحال بان كانا حالين نحو جاء
ني زيد راكبا غلامه او مركوبا حماره او الاستفهام حرفا كالهمزة وهل او اسما
مثل ما ومن نحو اقائم الزيدان وما عامل البكران والهمزة اعم من ان تكون محذوفة
مثل قائم الزيدان ام قاعدان او النفي حرفا كما وان ولا او اسما كغير او فعلا كليس
نحو ما قائم الزيدان وغير قائم الغلامان وليس ضارب عمران وما معمور داره وليس
معمول قولا زيد والنفي اعم من الصريح وغيره نحو انما ضارب الزيدان والاخفش لا يشترط
في عملهما وعمل نظائرهما شيئا ووجه الاشتراط ان عملهما كان لمشابهتهما للفعل وبهذه
الاشياء يتقوى المشابهة لان ما وقع بعد المبتدأ والموصوف وذي الحال لا يكون مخبرا عنه
كالفعل والوقوع بعد الاستفهام والنفي اولى بالفعل لتعلقهما بالفعل وزاد ابن مالك
الاعتماد على حرف النداء لئلا يرد كتصريحا طالعا جبلا وزيد المص ولم يعتبر الاعتماد عليه
جعل امثاله معتمدة على موصوف مقدر ورده المص بانه لو اعتبر هذا الاعتماد للفاعل شرط
الاعتماد لانه ما من صفة الا ولها موصوف ملفوظ او مقدر ويشترط مع الاعتماد

لفاعل والمفعول صح

في نصبها

في نصبهما اي نصب اسم الفاعل واسم المفعول المجردين عن اللام المفعول به بان كان اسم
الفاعل من المتعدي اي متعد كان واسم المفعول من المتعدي الى اثنين او الى ثلثة الدلالة
على زمان الحال تحقيقا نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او حكاية بان يقدر المتكلم
الزمان الماضي موجودا الآن او يقدر نفسه موجودا في ذلك الزمان وقيل اي يحكى اللفظ
في ذلك الزمان ويتلفظ به الآن كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه او الاستقبال نحو زيد
ضارب عمرا غدا غلامه معطي غلامه درهما غدا ووجه الاشتراط ان المشابهة التي العمل لاجلها
المشابهة للمضارع فاذا كانا للحال او الاستقبال تتأكد تلك المشابهة وتتقوى بان العمل
النصب فان كانا للماضي وجب اضافتهما الى المفعول به معنى فان كان معمول آخر فبفعل
مقدر خلافا للكسائي فانه لا يشترط معنى الحال والاستقبال عنده وعن رفعه الفاعل
لانهما لم يشترطا فيه واعلم ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين بانفسهما الى المفعول به
يقوى عملهما بزيادة اللام في ذلك المفعول نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضرب لزيد
ولا يجوز في الفعل الا اذا قدم المفعول عليه نحو قوله تعالى للرؤيا تعبرون وهذا في غير
ما من علم ودرى وعرف وجهل فانه يزاد فيه الباء دون اللام نحو انا عالم به بجواز زيادتها
مع هذه الافعال نحو علمت بان زيدا عالم وتثنيتهما وجمعهما الصحيح او المكسر
والاشتراط كمفردهما اما التثنية والجمع الصحيح فلبقاء صيغة المفرد فيهما لكن عملهما
ليس الا في المفعول لوجوب استتار الفاعل فيهما على ما سيأتي واما الجمع المكسر فمحمول على
المفرد لكونه فرعه وعمله يكون في الفاعل والمفعول نحو زيد ضراب غلمانه عمرا الآن او غدا
وكذا المذكور من اسمي الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وكون تثنيتهما وجمعهما
كمفردهما وكذا الثلثة اوزان من اوزان مبالغة الفاعل فعال وفعول ومفعال
قال رضي هذه الثلثة تعمل اتفاقا من البصريين والكوفيين وزاد سيبويه فعيلا كعليم و
فعلا كحذر ومنعه غيره ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا لفوات مشابهتها بتغير
الصيغة وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما تعمل مع
فوات المشابهة اللفظية لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وكذلك لا يشترط
في عمل هذه الثلثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال لان اشتراطهما كان
لاتمام المشابهة اللفظية وقد فاتت والرابع من التسعة الصفة المشبهة اي
المعنى مشابهة باسم الفاعل في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فلذا عملت ولم
يعتبر ذلك الشبه في اسم التفضيل لضعفه فيه لعدم لزوم ذلك فيه عملها في الصفة المشبهة
لكثرة عملها في الفاعل الظاهر بخلاف اسم التفضيل فهي تعمل عمل فعلها

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1